

التقرير
الاستراتيجي

النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية



(2016-2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016-2015)

النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية
(2016-2015)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي: اللا عبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمق بإشراف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب. إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كُتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: حسام مطر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: آب ٢٠١٧

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد - بناية الورود - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

7 المقدّمة / عبد الحليم فضل الله
11 المدخل / حسام مطر
19 جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي جمال واكيم
31 مصر في سياق الفوضى الإقليمية/ جمال واكيم
33 ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟ سعد محيو
47 العراق وثمان الاستقرار الإقليمي المفقود/ياسر عبد الحسين
55 «العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكّل محمد عبدالقادر خليل
74 رؤية حزب الله للعلاقات العربية الايرانية/النائب محمد رعد
77 أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن فيصل جلول
89 المقاربة الإسرائيلية للتحوّلات الإقليمية في الشرق الأوسط أكرم عطاالله ويحيى أبو عودة
103 الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟ منير شفيق
113 العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي موديبو دانيون
123 بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية جابر القفصي
148 الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور

- 153 روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي
وسيم قلعية
- 166 روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف» / يوست هلترمان
- 171 «مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة
رضوان جمول
- 181 صعود تنظيم داعش وانحداره مقارنة بديلة: تناسل الأطياف السلفية
خالد عايد
- 197 هل فشل الإسلام السياسي حقاً؟ / راشد الغنوشي
- 201 الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة
علي الرجال
- 217 المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي / المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
- 223 ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشئ
- 225 المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار
السيد إبراهيم أمين السيد
- 229 التحولات في الشرق الأوسط
عدنان منصور
- 235 مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحدذر الشديد
جورج قرم
- 239 تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا
ديغانغ صان
- 241 مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله
- 247 في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: التحولات والإشارات والتنبيهات
عقيل سعيد محفوظ
- 251 العصر الروسي في الشرق الأوسط!
مصطفى اللباد
- 255 تحولات في الجغرافيا السياسية الإقليمية
قاسم عز الدين

«العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكّل

محمد عبدالقادر خليل

رئيس تحرير دورية شئون تركية - مركز الأهرام
للدراسات السياسية والإستراتيجية

المقدمة

والاقتصادية، إثر تعاظم مظاهر التباين في العلاقات مع عدد من القوى الإقليمية والدولية كروسيا وإيران. من جانب آخر، كان أحد محركات ما بدا من «تحوّلات خارجية» تعلقت بطبيعة المشهد الداخلي، خروج «فيلسوف» السياسة الخارجية التركية، أحمد داوود أوغلو، من المسرح السياسي لصالح وزير النقل والملاحة والمواصلات السابق، ورئيس الوزراء الحالي، بنعلي يلدريم، والذي حاول أن يسوّق سياسات تركيا التقليدية، عبر أطروحات تبدو مغايرة أو بديلة. فبعد أيام قليلة من توليه منصبه في شهر مايو 2016، كانت له مقولة مأثورة تشير إلى أن سياسة حكومته تهدف إلى «تقليل عدد الأعداء، وزيادة عدد الأصدقاء».

وقد ارتبطت هذه المقولة، التي تكررت بصيغ مختلفة بعد ذلك، بنمط رؤية القيادة التركية لطبيعة تحولات الإقليم ومساراته، لتنتج عنها سمات محددة للسياسة الخارجية التركية خلال عام 2016 تعلقت في جوهرها بموقع تركيا في إطار التحالفات الإقليمية والعبارة للإقليم.

أعادت تركيا خلال عام 2016 النظر في سياساتها الخارجية ونمط تحالفاتها الإقليمية والدولية، وهى خطوات تسارعت وتيرتها، بعد محاولة الانقلاب الفاشل التي كانت قد تعرضت لها منتصف تموز/ يوليو الحالي، واستهدفت مراجعة الاتجاهات العامة الحاكمة للسياسات الخارجية، بعدما أدت إلى عزلة شبه كاملة على المستوى الإقليمي، وأثبتت فشل نظرية «العزلة الحميدة»، التي كان قد روج لها إبراهيم كالين، الأكاديمي والمتحدث باسم رئاسة الجمهورية التركية.

ارتبط سعي تركيا لإعادة تدوير زوايا علاقاتها الخارجية بدوافع متشابكة تتصل في جوهرها بارتدادات السياسات الإقليمية على الساحة المحلية، وكذلك بالتكلفة المرتفعة متعددة المستويات للسياسات الخارجية، سواء بعد تصاعد مظاهر التوتر والاضطراب في العلاقات مع «الشركاء التقليديين»، حيث الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو عقب ارتفاع منسوب التحديات الأمنية

فعلى مستوى التصريحات، اجتهد يلدريم في أن يبدو أكثر انفتاحاً وسعيًا، في الوقت نفسه، إلى تدشين جسور جديدة لعلاقات تركيا الخارجية، تركز على ما هو مشترك لتصفية ما هو مختلف بشأنه.

وعلى المستوى العملي بدت واضحة محاولات فتح مسارات تسهم في تطور إيجابي في العلاقات مع جملة من القوى الإقليمية، عبر ممرات عديدة وليس من خلال قناة واحدة، وفق ما يمكن اعتباره "تبدلياً عكسياً" لعلاقات تركيا الإقليمية، وقد شمل ذلك خطوات فعلية لتحسين العلاقات مع "إسرائيل" وروسيا وبعض دول الخليج، بالإضافة إلى مصر وسوريا، وقد جاء ذلك على نحو منسق، وفي توقيت "شبه متزامن".

حاولت القيادات التركية التي عملت في تناغم أكبر مع توجهات رئيس الدولة على تفادي التأثير سلباً بمشروعات "إعادة هندسة" الإقليم أن تنتقل من مستوى "الوكيل" إلى مستوى "الفاعل"، عبر خطوط معدة مسبقاً، هدفت بالأساس إلى إنهاء "الصعود الكردي"، عبر الإقليم وما يمثله من تحدٍ أمني رئيسي بالنسبة للدولة التركية، التي أكد رئيس وزرائها في كلمة له أمام البرلمان التركي في 16 آب/ أغسطس 2016 العمل على تحسين نمط الروابط مع طهران وبقية دول الجوار، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن التطبيع مع سوريا له شرطان: أولهما يتمثل في الحفاظ على وحدة الأراضي السورية والتركية، وثانيهما، "أن تغدو سوريا الجديدة دولة طائفية يعيش فيها الجميع دون تفرقة"، واتهم يلدريم الولايات المتحدة وروسيا بالسعي لإقامة دولة كردية في شمالي سوريا وجنوب تركيا، بحيث يتم فصل تركيا عن العالم العربي¹.

أولاً، رؤية القيادة التركية للنظام الإقليمي وتوازناته:

تأثرت تحركات السياسة الخارجية التركية خلال عام 2016 بعدد من المحركات المركزية التي ارتبط البعض منها بالساحة المحلية، والبعض الآخر تعلق بانعكاسات ذلك على سياسة تركيا الخارجية وهي كالتالي:

1.1 «غياب الفيلسوف»... التحول على مستوى القيادة:

لم يكن إعلان استقالة رئيس الوزراء السابق، أحمد داوود أوغلو التي بدت أقرب إلى الإقرار بالإقالة، تطوراً مفاجئاً، ذلك أنه جاء في سياق مقدمات لم ترتبط وحسب بتأزم علاقات تركيا مع أغلب دول الجوار الجغرافي، أو بالتحويلات السلبية التي شهدتها علاقات تركيا مع عدد من القوى الدولية. ولكنها ارتبطت أيضاً في جانبها الأهم بطبيعة الخلافات وتباين الرؤى مع رئيس الجمهورية، رجب طيب أردوغان، بشأن معادلة العلاقة بين الفاعل و«الوكيل» في النظام السياسي التركي.

وقد اضطلع «المتغير القيادي»، بأدوار أساسية في إعادة توجيه نمط سياسات تركيا الخارجية، حيث مثل محض انتقال منصب رئاسة الوزراء من داوود أوغلو إلى يلدريم دافعاً لأن يحاول الأخير ملء الفراغ الذي تركه وراءه "الفيلسوف"، عبر السعي لإضفاء بعد أكثر واقعية على تحركات تركيا الخارجية، وذلك بعيداً عن "نظريات مثالية" جسدها الكثير من كتابات أوغلو وتصريحاته.

تتجه تركيا نحو

نمط جديد من

"التوتاليتارية"

المقرونة بسياسة

"القوة الخشنة"

إن التحركات على الساحة الإقليمية في مرحلة ما بعد الانقلاب تكشف أن السلطات التركية استهدفت التخلص من كافة مراكز القوى التي عارضت أي عملية عسكرية في الأراضي السورية. وكانت خطة التدخل في سوريا تعتمد بشكل رئيسي على القوات الخاصة، وقائدها «العميد سميح ترزي» الذي تولى شؤون العمليات في المناطق المحاذية لسوريا، وقد قتل «ترزي» خلال مشاركته في المحاولة الانقلابية الفاشلة، بينما كان يستهدف السيطرة على المقر العام للقوات الخاصة في أنقرة.³ ومع ذلك فإن خسارة جزء من «العقل العسكري» التركي وخبراته العسكرية التي راكمها على مدى سنوات خلت قد تدفع بالجيش، المفترض حياده، إلى الفوضى، والتورط في مغامرات عسكرية في وقت يعاني فيه من خلل هيكلية غير مسبوق.

ذلك أن ثمة تصريحات لرئيس الأركان التركي السابق، نجدت أوزال، بأنه قضى ما بين ثلاث إلى خمس سنوات من أجل إعادة بناء الجيش بعد قضية «أرغنيكون»⁴. وقد تتعاضد المشكلات التي تواجهها تركيا في هذا الإطار بسبب الحرب التي تخوضها على جبهات عديدة في ذات الوقت، مما يمكن اعتباره «حرباً أهلية» في جنوب شرق البلاد مع حزب العمال الكردستاني، هذا إضافة إلى ما تشهده العديد من مدن تركيا الرئيسية، بحسبانها مستهدفة من هجمات إرهابية تصاعدت وتيرتها خلال عام 2016، ويمكن أن تستنزف القدرات الأمنية والعسكرية تماماً، في ظل توزيع الإمكانيات وتشتتها بالتورط في «المستنقعين» السوري والعراقي.

1.2 «اقتراب الفرصة».. الاستغلال المركب لمحاولة الانقلاب:

نجح أردوغان في عملية توظيف عكسي لكافة التحديات التي واجهت حكمه للدولة التركية منذ أواخر عام 2002. وبصرف النظر عن الروايات والسيناريوهات العديدة التي يمكن نسجها للأسباب التي أدت إلى محاولة الانقلاب وفشلها على حكم حزب العدالة والتنمية في منتصف تموز/ يوليو 2016 فقد اعتبر الرئيس التركي أن هذه المحاولة التي أفضت إلى مقتل نحو 300 شخص، وجرح أكثر من 2000 شخص «هدية من الله»، كونها منحته مزيداً من السيطرة على الدولة.²

ومن المرجح أن تظهر بنية جديدة للجيش خلال المرحلة «الانتقالية» المقبلة، ومن خلال هذه البنية قد تكون القوات المسلحة قادرة على الحركة والمغامرة بأساليب غير معهودة من قبل الجيش التركي. يدل على ذلك أن تركيا، بعد أحداث 15 تموز/ يوليو 2016، تتجه نحو نمط جديد من «التوتاليتارية» المقرونة بسياسة «القوة الخشنة» في سياساتها المحلية وانعكاساتها الإقليمية، بعد أكثر من عشر سنوات من إدعاء اعتماد سياسة «القوة الناعمة» أو «الدولة النموذج»، ليمثل ذلك «نقطة فاصلة» في تاريخها المعاصر، أكدت منذ بداياتها منهجية الابتعاد عن الاتحاد الأوروبي بقيمه ومعاييرها لتنسجم مع المقتضيات والمعايير السائدة في إقليم الشرق الأوسط وتفاعلاته وسمات الأغلبية من حكوماته.

2 - Burak Kadercan, Erdogan's Choice and What Comes Next For Turkey, war on the rocks, August 17, 2016 - 2

3 - خطة تركية للتدخل في سوريا منذ سنتين.. أحبطها أتباع «غولن» وتحفظت عليها «واشنطن» وعرققتها «سوخوي».

<https://www.zamanalwsl.net/news/73183.html>

4 - مروة صبحي، تحولات عميقة: سياسات أردوغان الداخلية والخارجية بعد فشل الانقلاب، دورية «اتجاهات الأحداث»، العدد 18، أكتوبر 2016.

الإجراءات التركية الأخيرة وتسويقها السياسي رسخ فكرة الطموح التركي لإعادة إحياء "العثمانية القديمة"

وقد يزيد من المصاعب التي واجهت تركيا في هذا السياق تفاقم مظاهر التوتر مع العديد من الدول الغربية، والتحسن النسبي الذي شهدته علاقات موسكو وطهران بأنقرة، وذلك على خلفية أسبقية الإعلان عن رفض محاولة الانقلاب. ويبدو أن الحكومة التركية رمت إلى إعادة توظيف هذه الأحداث، لإعطاء دفعة أكبر لتحويلات السياسة الخارجية التركية لجهة تحسين الروابط والصلات ببعض الأطراف الإقليمية والدولية، واستخدام ذلك للضغط على أطراف أخرى.

التمركز التركي داخل الأراضي السورية والعراقية. جاء ذلك بالتزامن مع استخدام خطاب توسعي يثير شكوكاً بشأن نمط التوجهات الحقيقية للقيادات التركية حيال سلامة أراضي الدول العربية. ففي الذكرى الثامنة والسبعين لوفاة مؤسس تركيا الحديثة، مصطفى كمال أتاتورك، قال الرئيس التركي: "نذكر بالرحمة قائد حرب الاستقلال وباني جمهوريتنا ورئيسها الأول الغازي مصطفى كمال"، واستدرك قائلاً: "نتصدى للذين يحاولون تحديد تاريخ دولتنا بتسعين سنة، ويجب أن نتخذ كل أنواع التدابير، بما فيها مراجعة الكتب المدرسية، بدءاً من الابتدائية"، وأكد أنه لا يمكن سجن تركيا في 780 ألف كم².

راهنّت القيادة التركية على تحويل عناصر الضعف الهيكلية التي تعترى تماسك الدولة التركية، وتتغذى من سياساتها، على أسس طائفية وعرقية ومناطقية/جغرافية- كانعكاس للسياسات المحلية والتطورات الإقليمية والتوجهات الدولية- إلى عنصر قوة، عبر الانتقال من مفهوم «الطورانية الأتاتورية» الضيقة- قطع الصلة مع الدول المحيطة والاندماج، عبر هوية جديدة في تحالفات غربية- إلى «العثمانية الأردوغانية» الواسعة- العودة إلى الذاكرة التركية، عبر إحياء رابطة الإسلام كخيط ناظم لسياسة تركيا الخارجية، وليس الطورانية (العرق) التي تعطي الشرعية للمشروع الوطني الدولي- وذلك بناء على إدراك ذاتي بالقدرة على إعادة هيكلة «الإمبراطورية العثمانية»، وهو معطى سعت لتحقيقه، عبر أدوات مختلفة، قيادات سياسية/ إسلامية راحلة كعدنان مندريس، ونجم الدين أربكان.

1.3 «العثمانية القديمة»... تمدد «النفوذ الإقليمي» عبر «الأدوات الصلبة»:

أوضحت تطورات عام 2016 أن السياسة الخارجية التركية، التي قامت على مبادئ فلسفية وقيم نظرية روج لها رئيس الوزراء التركي السابق، لم تكن تعبر عما سُمي «العثمانية الجديدة»، من خلال مدقنات التواصل متعدد الأبعاد والمستويات بين تركيا والدول التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، عبر «أدوات ناعمة» وتصريحات «عاطفية» مستمرة وخطوات إجرائية جمعت ما بين الإجراءات السياسية والمبادرات الثقافية والاتفاقيات الاقتصادية، ذلك أن الإجراءات التركية الأخيرة وتسويقها السياسي رسخ فكرة الطموح التركي لإعادة إحياء «العثمانية القديمة»، عبر «أدوات صلبة» تتمثل في «توجهات عدائية» وتحركات عسكرية أفضت إلى ترسيخ

ذرائع قومية ومزاعم تاريخية، وعبر توظيف علاقات عابرة للحدود القومية، من خلال توظيف العلاقات مع الأقليات التركمانية، وبعض الأحزاب الكردية، والقوى السنية⁸. كما أن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، كان قد طالب في 24 تموز/ يوليو 2016، بتعديل الاتفاقية الموقعة في مدينة لوزان السويسرية عام 1923 التي على أثرها تمت تسوية حدود تركيا، والتي يصفها المؤرخ والكاتب التركي، قدير مصر أوغلو، بأنها تمثل «الهزيمة والمهانة» بالقول: «إن الأتراك تخلّوا بتوقيع معاهدة لوزان عن قيادة المسلمين، ورضوا بقطعة صغيرة من الأرض».

هذه المقولات الأكاديمية والتصريحات السياسية جعلت أردوغان رغم ما يكتنه من العداء لـ «إرث أتاتورك الثقافي» و«ميراثه الجغرافي»، يستمد تصورات ومقارباته الخارجية حيال الدول المجاورة مما قاله أتاتورك ذاته، حينما أشار في عام 1923، إلى أن: «حدود أمتنا تمتد من جنوب خليج الإسكندرونة من أنطاكية، وجنوب جسر جرابلس ومحطة السكة الحديدية وجنوب حلب، ثم تسير جنوباً مع نهر الفرات حتى تضم دير الزور، ثم تتجه شرقاً لتضم الموصل، وكركوك والسليمانية»⁹.

بناء على ذلك يمكن تحديد العناصر الحاكمة للسياسة الخارجية التركية وتكتيكاتها لتفعيل استراتيجية «العثمانية القديمة» على النحو الآتي:

- «تحويل المسار»: تقوم استراتيجية أردوغان على ما يمكن اعتباره «تحويل المسار»، بمعنى محاولة ترسيخ انطباع أن السياسة التركية حيال العراق وسوريا تمثل

وثمة تصريحات أيضاً للرئيس التركي السابق، عبد الله جول، حينما كان رئيساً للوزراء، قال فيها إن تركيا تخلّت عن الموصل لدولة العراق المركزية، وإذا ما واجهت هذه الدولة التقسيم فهناك حقوق لتركيا من المقرر أن تنجم عن ذلك. وفي خطاب له في مدينة بورصة في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، قال أردوغان: «لم نقبل حدود بلادنا طوعاً». وقال: «يسأل بعض الأشخاص بمنتهى الجهل ما شأن تركيا بشمال العراق أو سوريا أو البوسنة؟ لكن كل هذه المناطق الجغرافية تشكل جزءاً من وجداننا»⁶.

وفيما تمثل تصريحات أردوغان بشأن حدود تركيا الفعلية وحقوقها التاريخية هجوماً ضمنياً على النظام العلماني، الذي حكم تركيا الحديثة وعلى مؤسسها، غير أنه في الوقت ذاته يبعث رسالة أيضاً إلى المناطق التي تحوي مصالح دائمة لتركيا، تكشف أن ثمة توجهاً جديداً مدعوماً عسكرياً للتحرك على الساحات المجاورة، بما يضمن ما تعتبره أنقرة تحركاً استباقياً. وفي هذا الإطار نشرت وسائل الإعلام التركية سيلاً من الخرائط تظهر مناطق السيطرة الواسعة لتركيا في الماضي. وتقدم هذه الخرائط، وفقاً للمحلل السياسي نيك دانفورث، فهماً عميقاً لاهتمامات السياسة الداخلية والخارجية الحالية لتركيا⁷.

وكانت مجلة فورين بوليسي قد نشرت بدورها خريطة تكشف طبيعة المخططات التركية لـ «توسيع الحدود»، لتشمل مدينة الموصل وكركوك العراقيتين، إضافة إلى مدن سورية بالقرب من حدود تركيا الجنوبية، تحت

6 - جونانان ماركوس، هل سيعقد طموح تركيا معركة الموصل؟، موقع بي بي سي عربي، 25 أكتوبر 2016.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/10/161025_mosul_iraq_turkey_analysis

7 - المصدر السابق.

8 - Danforth, Turkey's New Maps Are Reclaiming the Ottoman Empire, Foreign Affairs, October 23, 2016 - 8

9 - كرار أنور ناصر، العراق بين طموحات السلطان التركي ولعبته الصفيرية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 8 نوفمبر 2016.

باتت تركيا للمرة
الأولى طرفاً
مباشراً في
المعادلة السورية
الداخلية

وفيما يخص العراق، أوضحت تركيا أن الخط الناظم لتحركاتها العسكرية في مخيم بعشيقه يرتبط بمواجهة السياسات الطائفية. وبينما كانت تدعى ذلك فقد كان خطابها السياسي يؤجج الطائفية، ليس في مناطق الصراع مع تنظيم داعش بالعراق وحسب وإنما على مسرح عمليات الإقليم برّمته. فقد اعتمدت أنقرة خطاباً طائفيًا، يركز على موازنة النفوذ الإيراني والحيلولة دون مشاركة «قوات الحشد الشعبي» في تحرير مدينة الموصل، واستغلال الأزمات الداخلية في العراق، التي تفاقمت بسبب الخلافات السياسية الداخلية، والحرب على تنظيم داعش. وقال الرئيس التركي إنه حريص على عدم السماح بأية سيادة طائفية على الموصل، لأن الهدف يتمثل في تطهيرها من داعش، وتابع: إن الموصل لأهل الموصل وتلعفر لأهل تلعفر، ولا يحق لأحد أن يأتي ويدخل هذه المناطق، مضيفاً: «يجب أن يبقى في الموصل بعد تحريرها أهاليها وحسب من السنة العرب، والسنة التركمان، والسنة الأكراد».¹⁰

- «الوكلاء المحليون»: تعتمد تركيا في تحركاتها الخارجية على ما يمكن أن يطلق عليه اسم الوكلاء المحليين، وفي الحالة العراقية ترتبط هذه الأدوار بقوى محلية عدة، منها القوى التركمانية، وقوات البشمركة الكردية. فقد ارتكزت تركيا على أن تواجهها العسكري في مخيم بعشيقه شمالي الموصل، وبالقرب من الحدود التركية، كان بناء على دعوة من مسعود بارزاني رئيس إقليم شمال العراق، الذي ترتبط معه بعلاقات ملتبسة، وذلك وفق استراتيجية «المنفعة المتبادلة». وبينما استهدفت تركيا السيطرة والتمدد الإقليمي فإن القوات الكردية استهدفت

سياسة دفاعية- استباقية وليست احتلالية توسعية. يقول بعد أيام من بدء معركة الموصل خلال كلمته أمام اجتماع المخاتير في مجمع الرئاسة بأنقرة، في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2016 إن وجود قوات تركية في منطقة بعشيقه قرب الموصل ليس تلويحاً بالحرب ولا انتهاكاً لسيادة العراق، وأنه لا يحمل أي نية سيئة، مشدداً على أن قواته يجب أن توجد في المكان الذي لا بد أن تكافح فيه من أجل استقلالنا ومستقبلنا، وهذا المكان حالياً هو الموصل». وأشار أيضاً إلى أن «عملية درع الفرات قامت بها القوات التركية من دون إذن من أحد وسندافع عن العراقيين والسوريين دون استثناء»¹⁰.

- «الدفاع المسبق»: سنّ البرلمان التركي قانوناً يسمح بعمل القوات التركية خارج الحدود في كل من سوريا والعراق، وتم تمديد العمل به في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 ما يؤكد التخطيط المسبق للتدخل في دول الجوار الجغرافي. وقد ارتكزت تركيا على إثارة المخاوف و«شرعنة» أدوارها الإقليمية، باعتبارها فيما يخص سوريا تعمل على حماية الحدود من تمدد تنظيم داعش وعملياته الإرهابية في العمق التركي، انطلاقاً من الشريط الحدودي مع سوريا، كما أنها تتحرك عسكرياً حيال سوريا انطلاقاً من مصالح الأمن القومي التركي في مواجهة «التهديدات الإرهابية» التي ترتبط بحزب العمال الكردستاني، وامتداداته السورية، ممثلة في الحزب الديمقراطي الكردي ووحدات حماية الشعب الكردي.

10- فراس محمد، تركيا وتداعيات معركة الموصل على أمنها الإقليمي، شبكة جيرون، 26 أكتوبر 2016.

11 - هل هناك صفقة بين الأكراد وتركيا لتقسيم العراق؟، شبكة النبا المعلوماتية، 15 أكتوبر 2016

1.1 مراجعة العلاقة مع الغرب:

شهدت العلاقات التركية خلال عام 2016 توترات واضطرابات تصاعدت بسبب تباين الرؤى حيال العديد من الملفات المحلية والقضايا الإقليمية. فعلى الصعيد المحلي لم تُبدِ الولايات المتحدة الأميركية قبولاً لسياسات تركيا المتشددة حيال قوى المعارضة ووسائل الإعلام والناشطين الأتراك. وبعد الانقلاب العسكري وُجّهت اتهامات شبه رسمية إلى الإدارة الأميركية بالضلوع في محاولة الانقلاب على حكم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قامت كلٌّ من الحكومة التركية والأميركية ببعض الخطوات من أجل تهدئة الموقف بين الدولتين الحليفين، منها سماح تركيا للطيران الأميركي بإعادة استخدام قاعدة «إنجرليك» لضرب تنظيم داعش في سوريا والعراق. ولأجل تهدئة الموقف مع تركيا نفى الرئيس السابق باراك أوباما، أي معرفة مسبقة أو ضلوع للولايات المتحدة في محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، وقال إن التقارير التي تتحدث عن غير ذلك «خاطئة» بشكل لا لبس فيه، كما أكد أن طلب تسليم فتح الله غولن إلى تركيا تفرره الإجراءات القانونية للولايات المتحدة¹². وعلى الرغم من ذلك لم تدعم الولايات المتحدة المساعي التركية للمشاركة في معركة الموصل، حيث اشترطت موافقة بغداد، كما لم تحرك تركيا ساكناً رغم اشتراك قوات «الحشد الشعبي» في معركة تحرير المدينة، أعلن ذلك صراحة وزير الدفاع الأميركي، أشتون كارتر، في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، خلال زيارته لبغداد حيث أكد «ضرورة أن تتصرف كل دولة بما يحترم السيادة الكاملة

دوام السيطرة على المناطق المتنازع عليها مع الحكومة المركزية بعد تحريرها بواسطة القوات الكردية من تنظيم داعش، من دون أن يترتب على ذلك أية معارضة تركية. وعلى جانب آخر تعتمد أنقرة على دعم فصائل الجيش السوري الحر في مسرح العمليات السوري، حيث جبهة «أحرار الشام»، و«سلطان مراد»، و«نور الدين الزنكي»، وذلك بحجة مواجهة خطر حزب العمال الكردستاني من ناحية، وتنظيم «داعش» من ناحية أخرى.

ثانياً- تبدّلات دراماتيكية... تركيا بين تحالفات «تقليدية» وروابط «هشة»:

بينما شهد العام الماضي تحولات دراماتيكية في علاقات روسيا التي تراوحت بين التأزم والانفراج، ولا سيما بعد الاعتذار التركي لموسكو في نيسان/ أبريل 2016، انتقلت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة من التأزم النسبي إلى الانفراج المأمول، بعد وصول الجمهوري دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة الأميركية، وخصوصاً بعد تصريحات بعض الدوائر المقربة منه بشأن أهمية أدوار تركيا الإقليمية.

فيما شهدت علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي مساراً عكسياً فانتقلت من الانفراج، بعد اتفاقية اللاجئين في آذار/ مارس 2016، إلى التأزم والتوتر عقب خروج داوود أوغلو من المشهد السياسي، ومحاولة الانقلاب العسكري وما تبعها من سياسات إقصائية حيال قوى المعارضة، بما أظهر السياسات التركية حيال روسيا، وفي ظل تطور العلاقات مع الصين، وكأنها قد اتخذت قراراً قاطعاً فيما يخص ما أطلق عليه «توجّه تركيا شرقاً».

2016 الذي تضمنت بنوده تحصيل تركيا نحو ستة مليارات يورو بنهاية عام 2018، ومنح المواطنين الأتراك حق دخول دول الاتحاد الأوروبي دون تأشيرة، اعتباراً من أواخر عام 2016، وتنشيط مباحثات تركيا مع الدول الأوروبية بخصوص عضويتها في «النادي الأوروبي». وقد تصاعدت أوجه الخلاف ولم تعد ترتبط بقضايا ملفات العضوية الأوروبية شبه المجمدة وحسب وإنما ارتبطت أيضاً بقضايا الجماعات المتطرفة التي دعمتها تركيا، والتوظيف السياسي لقضية اللاجئين، مما ساهم في تغييرات كبيرة على الساحات الأوروبية، وسيما بعد صعود قوى اليمين المتطرف. هذا فضلاً عن طبيعة الموقف الأوروبي غير المتحيز للحكومة التركية إبان تعرّضها لمحاولة انقلاب، وامتناع مسؤولي أوروبا رفيعي المستوى عن زيارة أنقرة للتعبير عن الدعم والمساندة، وعدم تسليم الجنود والقادة العسكريين الذين فروا إلى العديد من الدول الأوروبية لطلب اللجوء السياسي.

يعكس كل ذلك طبيعة المسيرة المعلقة أو روابط "بين الينين" التي لا تقطع بمصير عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، رغم مرور ما يزيد عن العقد على بداية المفاوضات بين الجانبين. وقد توقفت المفاوضات تماماً مؤخراً جراء الرفض الغربي لفرض حالة الطوارئ، وسياسات الرئيس التركي حيال قوى المعارضة الحزبية واستمرار الانتهاكات الحكومية لحرية الصحافة، فضلاً عن اتباع سياسات إقصائية، عبر الإقالة والاعتقال والتنكيل بعشرات الآلاف من المواطنين بدعوى ارتباطهم بحركة "الخدمة"، وانهاج عمليات "التطهير

للعراق»، وكانت تلك الرسالة موجهة بشكل صريح إلى الأتراك¹³.

وفيما يتعلق بالقضية السورية لم تستجب الولايات المتحدة أيضاً للمطالب التركية الخاصة بإقامة منطقة آمنة في شمال البلاد. ومنذ 24 آب/أغسطس 2016 دخلت قوات

تركية مدينة جرابلس، وسيطرت على الشريط الحدودي الممتد من جرابلس إلى حدود منطقة عفرين الكردية، لتقييم بحكم الأمر الواقع منطقة أمنية، رغم أنها ليست تلك المنطقة الأمنية التي كانت تطالب بها، والتي يتوجب أن تتشارك فيها قوى متعددة، أو بناء على قرار مشترك لعدة دول. لكن هذه الخطوة غيرت المعادلات نسبياً حيث

باتت تركيا للمرة الأولى طرفاً مباشراً في المعادلة السورية الداخلية أسوة بالولايات المتحدة، وروسيا، وإيران¹⁴.

وعلى ما يبدو فإن تركيا باتت تراهن على الرئيس دونالد ترامب، حيث رحب رئيس الوزراء التركي بنعلي يلدريم بانتخاب ترامب واصفاً وصوله إلى منصب الرئاسة بأنه يبدش «الحقبة الجديدة» في العلاقات الثنائية. وتعتبر تركيا أن نهج الرئيس الأميركي الجديد أكثر ليونة حيال تطورات الداخل التركي، وسيما بعد إعلان المستشار العسكري لترامب، الجنرال المتقاعد مايكل فليين، وجوب الاستعداد لتسليم المعارض «فتح الله غولن»، الذي تتهمه تركيا بتدبير محاولة الانقلاب.

أوروبياً، أفضى إبعاد أحمد داوود أوغلو إلى تصعيد أردوغان وعدم التزامه بتنفيذ بنود اتفاق آذار/ مارس

تركيا لا تلوح

ب"خيار شنغهاي"

في سياق منفصل

عن ممارسة

الضغط على

القوى الغربية

13 - جوناثان ماركوس، مصدر سبق ذكره.

14 - محمد نور الدين، تركيا بين الرقة والموصل، الشرق (الدوحة)، 1 أكتوبر 2016.

وقد تحركت تركيا مؤخراً نحو دول منظمة شنغهاي بشكل مكثف. وشهدت علاقات تركيا بـ«الدول القائدة» داخل المنظمة تطورات متلاحقة خلال الفترة الأخيرة. فقد تصاعد التبادل التجاري مع الصين لنحو 28 مليار دولار بدلاً من ملياري دولار عام 2002، كما شهدت العلاقات انفراجاً سياسياً نسبياً بعد تراجع دور تركيا في دعم قضية الأيغور، والموافقة على تسليم القيادي الأيغوري «يابشان»، اللاجئ في تركيا منذ عام 2001. هذا إضافة إلى خفوت الحديث سياسياً وإعلامياً عما يطلق عليه البعض داخل أنقرة اسم «أترك الصين»، وأحقية الحكم الذاتي في إقليم «سينجان»، ودعم مطالبهم السياسية والثقافية.

وعلى جانب آخر شهدت العلاقات التركية مع روسيا انفراجاً بعد التراجع التركي بتقديم اعتذار عن حادثة إسقاط الطائرة «SU-24»، وكذلك عقب الموقف الروسي بدعم الحكومة التركية، إثر محاولة الانقلاب العسكري، وحدث توافق نسبي بشأن «إدارة التباين» فيما يخص الملف السوري، وعودة العمل في خط «السييل التركي»، ومشروعات «الطاقة النووية» في تركيا.

وقد ارتبطت هذه التطورات بمحاولة تركيا موازنة العلاقات المتوترة مع الغرب عبر تحسين العلاقات مع روسيا، وسيما بعد تصاعد تكلفة التوتر الروسي حيث أقدمت روسيا على فرض عقوبات متعددة حيال تركيا، شملت جوانب اقتصادية وسياسية، فضلاً عن العديد من الإجراءات الأمنية الرادعة في المجال السوري. دفع ذلك الرئيس التركي، بعد نحو ثمانية أشهر، إلى الاعتذار للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حيث بعث رسالة خطية في أيار/ يونيو 2016 قدم فيها أسفه للرئيس الروسي.

السياسي المؤسسي“ داخل أجهزة الدولة المختلفة، تحت ذريعة محاسبة “القوى الانقلابية“.

1.2 «الروابط البديلة»... التوجه شرقاً نحو ترسيخ العلاقات مع حلفاء جدد:

بعد أحداث 15 تموز/ يوليو، أعاد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، الطرح الذي تبنته أنقرة من قبل، حينما نالت في عام 2013 وضعية «شريك محاور» في «منظمة شنغهاي للتعاون» (SCO). وبينما مثل ذلك في حينه محاولة لتوسيع خيارات الحركة الخارجية، فقد بدا مؤخراً خياراً بديلاً عن مسعى الانضمام للمنظومة الأوروبية، حيث صرح الرئيس التركي بأن بلاده باتت تستهدف نيل العضوية الكاملة في المنظمة الآسيوية وأن أنقرة لن تسعى بأي ثمن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

جاء ذلك في ظل التطور اللافت الذي شهدته علاقات تركيا متعددة المسارات مع العديد من القوى الآسيوية، وفي مقدمتها كل من الصين وروسيا، بعد أن غدتا تتشاركان الرؤية حيال الموقف الغربي من تركيا، انطلاقاً مما يعرف في الأدبيات السياسية «اقتراب الفرصة»، لتعلن كلتا الدولتين استعدادهما لدعم خطوات تركيا للانضمام إلى منظمة شنغهاي، وذلك بعد سابقة اختيار أنقرة لرئاسة «نادي الطاقة» في المنظمة، في سابقة غير معهودة بالنسبة لدولة لا تتمتع بالعضوية الكاملة في المنظمة التي تمثل نحو 100 مليار دولار من التبادل التجاري، وتحظى باقتصادات تبلغ نحو 800 تريليون دولار، وهي منظمة مزدوجة الأهداف، حيث يحظى التعاون العسكري بأولوية وفي الوقت نفسه يشكل التكتل الاقتصادي أساساً للتفاعل المشترك.

أنقرة أيضاً ما تمثله عضوية شنغهاي من تحديات بالنسبة لأطروحات التكامل مع دول وسط آسيا، والعلاقات مع بعض دول الخليج التي تتبنى مقاربات مناقضة للسياسات الروسية حيال ملفات وقضايا الصراع الإقليمي، علاوة على أن الاقتصاد التركي مرتبط بأكثر من 40% من تجارته الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، و80 في المئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأتي لتركيا عبر دول أوروبا المختلفة.

إن تركيا لم تتقدم حتى الآن لنيل عضوية منظمة شنغهاي بصفة مراقب، باعتبارها الخطوة السابقة على طلب الحصول على العضوية الكاملة وفق ميثاق المنظمة. وقد صرح رئيس الأركان التركي، خلوصي أكار، أن أي تقدم من هذا النوع سيكون وسيلة لتعميق التعاون بين أنقرة وحلف الناتو، بما يثبت أن تركيا لا تلوح ب«خيار شنغهاي» في سياق منفصل عن ممارسة الضغوط على القوى الغربية، وأن الهدف الحقيقي يتمثل في التلويح بتعدد الخيارات والبدائل لا تفضيل أي منها، وإنما المستهدف تحقيق مكاسب في مواجهة كل الأطراف، عبر صيغ «وسيلة» لن تضمن عضوية تركيا في «الأوروبي»، ولم تجزم بعد بإمكانية تحظى عقبات تحصيل عضوية «شنغهاي».

ثالثاً: تصعيد أم تهدئة؟... تركيا بين مصر و"إسرائيل":

تسعى تركيا إلى استغلال تطورات إقليم الشرق الأوسط، بما يضمن مصالحها السياسية والاقتصادية، وهي في ذلك تدرك مساحات «الفراغ العربي» وأدوات توظيفها، وأيضاً

وفي الأول من تموز/ يوليو 2016، اجتمع وزيراً خارجية البلدين من أجل تجسير هوة الخلاف و«إدارة التباينات» بشأن القضية السورية. وشهدت مدينة سانت بطرسبرغ في 9 آب/ أغسطس 2016 لقاء الرئيسين الروسي والتركي، حيث تعهد الاثنان بإعادة ترميم علاقاتهما. وفي الشهر ذاته، قامت موسكو بإغلاق ممثلية حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي التي كانت قد افتتحت بعد توتر العلاقات بين البلدين.

وعلى جانب آخر، ثمة محاولة للتوظيف المتبادل بين روسيا وتركيا. فبينما سعى الرئيس الروسي إلى دفع تركيا إلى الابتعاد عن الناتو والولايات المتحدة الأميركية للحركة والاقتراب من السياسة الخارجية الروسية من خلال ضم تركيا إلى منظمة «شنغهاي للتعاون»، استخدم الرئيس التركي روسيا كـ«ورقة ضغط» في مواجهة حلفاء تركيا الغربيين. وكما يقول ألكسندر فاسيلييف، الخبير في العلاقات الروسية التركية في معهد الدراسات الشرقية بموسكو: «قد يستخدم أردوغان روسيا كورقة رابحة في يده على طاولة المفاوضات مع الغرب، فهدفه الأكبر هو الغرب لا روسيا»¹⁵.

إن تركيا التي تلح على طلب حرية التنقل لمواطنيها داخل الاتحاد الأوروبي، وتعلن في الوقت نفسه عن مسعى الانضمام لـ«شنغهاي»، إنما توظف ذلك في إطار التكتيكات التي تستهدف ممارسة الضغوط على الاتحاد الأوروبي فيما يخص «القضايا العالقة» بين الجانبين، كما أنها تدرك استحالة أن تجمع بين عضوية حلف الأطلسي ومنظمة شنغهاي، ولا سيما أن أغلب قيادات الجيش التركي تعتمد أنظمة تدريب وتسليح غربية، وتدرك

اعتذار إسرائيلي بشأن مقتل مواطنين أترك كانوا على متن السفينة التركية «مافي مرمره»، على يد قوات الكوماندوز الإسرائيلية في أيار/ مايو 2010. لدى الطرفين التركي و«الإسرائيلي» طموحًا لإقامة مناطق عازلة داخل الأراضي السورية

تضمن الاتفاق التفاوض بين الجانبين على المطالب الخاصة بالسماح بحرية الملاحة للسفن التركية للوصول إلى شواطئ قطاع غزة، مع تعهد أنقرة بعدم ممارسة أية جماعات فلسطينية أنشطة على أراضيها تستهدف أمن «إسرائيل». وفي هذا السياق قامت تركيا بتحويل القيادي صالح العاروري الذي تتهمه «إسرائيل» بأنه مهندس عملية خطف ومقتل ثلاثة إسرائيليين في حزيران/ يونيو 2014.

وقد ارتبط تحسن العلاقات بين الجانبين بعدد من المحركات الرئيسية التي لم تنفصل عن ارتدادات التوتر المصري-التركي، ورغبة أنقرة في مزاحمة الدور المصري فيما يخص الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، هذا إضافة إلى رغبة أنقرة في «تقليل الفجوات» في علاقاتها الإقليمية، وسعيها وقتذاك، عبر طرق عديدة، لإدارة توتر العلاقات الروسية-التركية، وتوقف العديد من مشروعات الطاقة المشتركة على النحو الذي دفع أنقرة للبحث عن أسواق بديلة جاء في مقدمتها «إسرائيل»، وذلك لعدد من الاعتبارات أهمها القرب الجغرافي بين الدولتين وسعي «إسرائيل» إلى تصدير الغاز إلى أوروبا.

وبينما شكل ذلك أهمية استراتيجية لأنقرة؛ اعتبرت «إسرائيل» بدورها أن أهمية عملية «ذوبان الجليد» بين الجانبين تتعلق باستعادة علاقات متعددة المستويات لا يغيب عنها الشق الأمني، وذلك في مواجهة عددٍ من القوى الإقليمية في مقدمتها طهران. كما أن من شأن

نمط الحركة الإيرانية وارتداداتها، وتسعى إلى مواجهتها واستغلال تعدد جبهات المواجهة «السعودية-الإيرانية»، على النحو الذي يدفع إيران إلى العمل على تحييد أنقرة في إطار المواجهات الإقليمية، وعلى جانب آخر بما يضمن تحقيق أكبر قدر من «المكاسب المركبة»، جراء محاولة دول الخليج تحقيق توازن إقليمي في مواجهة إيران، ولا سيما مع تصاعد أوجه الخلاف المصري-السعودي حول العديد من قضايا الإقليم العالقة. هذا في وقت تنظر أنقرة فيه إلى تحسن العلاقات مع مصر، أو إسرائيل، أو النظام السوري كأدوات في إطار علاقات أنقرة المتشابكة على المستويين الإقليمي والدولي.

شهد عام 2016 تطورات إيجابية على مسارات العلاقات التركية مع كل من مصر وإسرائيل. فبينما كانت الحاجات التركية لإعادة التوضع على مسرح عمليات الإقليم تستوجب تحسين العلاقات مع «إسرائيل»، عبر استراتيجية «الدفعة الواحدة» فإنه على مسار العلاقات مع مصر لم تسفر تكتيكات الجمع بين التصريحات الودية المتقطعة في أحيان، والمتناقضة في أحيان أخرى، بشأن العلاقات المشتركة، عن إحداث تبدل حقيقي في طبيعة الاتصالات بين الجانبين.

1.1 خيار التهدة... العلاقات التركية-الإسرائيلية:

بعد مفاوضات اتسمت بالسرية، واستمرت لجولات، وجاءت على فترات متقطعة خلال السنوات الماضية، تم الإعلان في 26 حزيران/ يونيو 2016 عن اتفاق وقع في العاصمة الإيطالية-روما- يقضي بإعادة تطبيع العلاقات المشتركة، عبر السعي للبناء على جهود الرئيس الأميركي باراك أوباما، والتي أثمرت في 24 آذار/ مارس 2013 عن

اتجاهاتها الإقليمية، فتوقف المفاوضات المصرية- التركية بشأن تصدير الغاز الإسرائيلي دفع أنقرة لاستنهاض النهج التقليدي بتغليب المصالح الاقتصادية إذا ما تعارضت مع التوجهات الأيديولوجية، عبر السعي لتصدير الغاز الإسرائيلي بواسطة خطوط أنابيب الغاز التركية بما من شأن ذلك أن يحقق المصالح الاقتصادية من ناحية، ويدفع من ناحية أخرى، إلى إبعاد "إسرائيل" نسبياً عن مسار التحركات التي تقودها كل من اليونان وقبرص بالتنسيق مع مصر بشأن تقاسم ثروات غاز شرق المتوسط.

مقابل ذلك استهدفت "إسرائيل" من وراء تحسين علاقاتها مع الدولة التركية خلق واقع جديد يفضي إلى استعادة التعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين، بما يمثل خطوة رئيسية على طريق "عزل" أنقرة عن طهران، وهو ما التقتته الإدارة التركية وسعت إلى استغلاله لتحقيق "هدف مزدوج" من ناحية، ترقية العلاقات مع "إسرائيل"، ومن ناحية أخرى إعادة ترتيب ملفات العلاقات مع موسكو، عبر وساطة يبدو أن "إسرائيل" نفسها اضطلعت فيها بأدوار أساسية.

يفسر ذلك التزامن بين الانفراج التدريجي الذي شهدته علاقات الدولتين مع الدولة التركية، التي تستهدف بدورها، التحرك سريعاً لتغيير نمط إدارتها للصعود السياسي والعسكري الكردي في سوريا، من خلال محاولة إيجاد أرضية تحقق مصالحها من دون أن تشكل تهديداً لرؤى ومصالح القوى الإقليمية والدولية الأخرى حيال الوضع في سوريا، لذلك استبقت الاجتماعات السورية- التركية التحولات التي شهدتها مسار العلاقات التركية- الروسية وقد مهد ذلك البيئة الإقليمية لتدخل عسكري تركي في الأراضي السورية لتدشين "منطقة آمنة" على الحدود التركية- السورية، بدعم مُعلن أو بـ"صمت مقصود" من أطراف وقوى إقليمية.

الاتفاق أن يوسع من هامش القدرة على المناورة في مواجهة أطراف إقليمية أخرى كمصر. إضافة إلى أن الاتفاق قد يمثل فرصة لإيجاد صيغة للتفاهم أو حد أدنى من التنسيق فيما يخص الملف السوري، ولا سيما أن لدى الطرفين طموحاً لإقامة مناطق عازلة داخل الأراضي السورية، بما يسمح بالتمدد الجغرافي مستقبلاً، وهو ما يتناقض مع الرؤى والمصالح المصرية.

وقد اضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية- في هذا السياق- بأدوار محفزة لتحسين العلاقات بين البلدين، بسبب ما أوجدته التمرکزات العسكرية الروسية بالقرب من حدود الدولتين من تحديات، حيث نظرت واشنطن إلى إعادة تطبيع العلاقات بين الجانبين باعتباره يمثل إعادة تمثين للجبهة المحاذية لهما في الإقليم، خصوصاً بعد الخروج المصري النسبي من هذه "الدائرة".

على جانب ثان، استهدف الاتفاق التركي- الإسرائيلي في أحد جوانبه تكوين جبهة تعمل من خلالها كلٌّ من قطر وتركيا على تعميق العلاقات مع حركة حماس، لإفشال أية محاولات لتحسن علاقات حركة حماس مع الدولة المصرية، وذلك عبر توفير حاضنة إقليمية، ليس لحركة حماس وحسب، وإنما أيضاً للسلطة الفلسطينية، من خلال تقديم الدعم المالي والمساندة السياسية، وكذلك استضافة عناصر "حماس"، وتوفير الدعم اللازم من منابر إعلامية للعديد منها.

على جانب ثالث وأخير، اضطلع السياق الإقليمي- أيضاً- بأدوار رئيسية في دفع تركيا لإعادة تدوير زوايا

التحولات التركية
النسبية حيال
الدولة المصرية
ترتبط بتحركات
"تحذيرية" من
طرف أجهزة
الدولة المصرية

الذي يُبقي العلاقات بين الجانبين في إطار ما يمكن اعتباره "التأزم المؤقت" أو "الانفراج المؤجل"، وهو ما قد تعزز بسبب تصريحات الرئيس التركي مع الإعلامي جمال خاشقجي على قناة "روتانا الخليجية"، في تشرين الأول/ أكتوبر 2016. بالمقابل رفضت مصر صدور ما اعتبرته "بيانا غير متوازن" في مجلس الأمن يقوم على دعم الحكومة، من دون تأكيد، في الوقت نفسه، على أهمية احترام القيم الديمقراطية والمبادئ الدستورية، بما عطل إصدار البيان.

وبينما أوحى ذلك باحتمال تصاعد المواجهة السياسية والإعلامية بين البلدين على غرار ما شهدته العلاقات المشتركة طيلة الأعوام الثلاثة الخالية هناك مؤشرات، على جانب آخر، أوضحت هامشية تأثير ذلك. وقد أشارت بعض التقديرات إلى أن التحولات التركبية النسبية حيال الدولة المصرية ترتبط بتحركات "تحذيرية" من طرف أجهزة الدولة المصرية إزاء بعض القضايا والأطراف والملفات التركية التي تتسم بحساسية بالغة بالنسبة للجانب التركي، وذلك في محاولة للتلويح بامتلاك الجانب المصري أوراق ضغط عديدة ومتشعبة يمكن استخدامها أو توظيفها، إذا ما اضطرت الدولة المصرية إلى ذلك.

وقد أشارت هذه التقديرات إلى أن ذلك كان وراء اجتماعات عديدة لدى الجانب التركي شملت مستويات سياسية وأمنية وخلصت إلى ضرورة عزل أثر العوامل الإقليمية عما تشهده الساحة الداخلية في تركيا عبر تحسين العلاقات مع الدولة المصرية، على أن يركز ذلك أولاً على الجانب الاقتصادي الذي يمثل أولوية لدى الجانب

1.2 مصر وتركيا... المروحة بين التصعيد والتهدة:

أعلن رئيس الوزراء التركي، بنعلي يلدريم، في أيلول/ سبتمبر 2016، استعداد بلاده لـ"تطبيع اقتصادي" مع الدولة المصرية، عبر توفير فرصة للقاءات ثنائية على المستوى الوزاري¹⁶. هذا في وقت أفادت فيه بعض التقديرات عن عقد اجتماع احتضنته دولة الجزائر بين مسؤولين أمنيين أتراك وممثلين عن النظام السوري¹⁷. وعلى المستوى العملي، شهدت العاصمة الفنزويلية كاراكاس، على هامش قمة دول مجموعة عدم الانحياز في أيلول/ سبتمبر 2016، لقاءً جمع بين وزير الخارجية المصري، سامح شكري، ونظيره التركي، مولود تشاويش أوغلو، بما أعطى انطباعاً بصدقية الترحيحات الخاصة باتجاهات خفوت سمك الجليد بين البلدين، ولا سيما في ظل توالي التصريحات الودية التي انطلقت من مستويات سياسية متعددة بشأن العلاقات التاريخية بين الشعبين المصري والتركي، والرغبة في تجسير هوة الخلاف، وإيجاد أرضية مشتركة تساهم في تخفيض منسوب «الصدام» بشأن القضايا العالقة ومصادر التوتر بين الجانبين المصري والتركي.

وعلى الرغم مما بدا من تزايد مؤشرات التحسن في مسار العلاقات بين مصر وتركيا ثمة معطيات أوضحت أن العلاقات قد تتجه لمشهد آخر، خصوصاً أن اللقاء السريع بين الوزيرين، شكري وتشاويش، من حيث طبيعته ونمطه، وطريقة إخراجها، وعدم تعليق الجانب التركي عليه، أوحى بأن هناك العديد من المحركات والقضايا لا تزال محل التباحث أو التفاوض، على النحو

16 - رئيس وزراء تركيا بنعلي يلدريم: تركيا بدأت محاولة جادة لتطبيع العلاقات مع سوريا ومصر، بي بي سي عربي، 2 سبتمبر 2016

17 - سيناريو "اتفاقية جزائر" ثنائية يلوح في الأفق بين تركيا والنظام السوري ضد الكرد، موقع "نبض الشمال"، 10 أبريل 2016

المصدرة لها، كما احتلت المركز السادس من حيث حجم التبادل التجاري بين البلدين¹⁸.

وكان رئيس الوزراء التركي، بنعلي يلدريم قد أعلن في حزيران/ يونيو 2016 أنه «يمكن أن يذهب مستثمرو تركيا إلى مصر وأن يطوروا استثماراتهم وقد يؤدي ذلك مستقبلاً إلى تهيئة المناخ لتطبيع العلاقات، وحتى إلى بدء علاقات على مستوى الوزراء. لا يوجد ما يمنع حدوث ذلك، وليست لدى أنقرة تحفظات فيما يتعلق بهذا الموضوع»¹⁹.

بيد أن المشكلة التي تواجه ذلك ترتبط في الوقت الذي يحظى فيه الملف الاقتصادي بالأولوية لدى الجانب التركي هي أن الجانب المصري لا يزال الملف الأمني لديه يحتل الأولوية، ولا سيما في ظل استضافة تركيا لمجموعات من جماعة الإخوان المصرية ودعمها على المستويين الإعلامي والسياسي. من أجل ذلك من غير المتوقع أن يحدث تحسن سريع في العلاقات، ولا يتوقع أيضاً حدوث يضا تدهور دراماتيكي، وإنما صعود وهبوط متزن، إلى أن تدفع التطورات المحلية لدى أي من الطرفين أو كليهما معاً، أو تحولات البيئة الإقليمية أو الدولية إلى ظهور سياقات جديدة تدفع العلاقات بعيداً عن هذا المسار لجهة تحسن مطرد في العلاقات، وتجسيد الرغبة المشتركة في إيجاد السياق الذي يحفظ ماء وجه كل منهما، حينما يتم الإعلان عن هذه الخطوة، التي قد تأتي عبر تحرك ثنائي، أو من خلال مبادرة ترعاها إحدى القوى الإقليمية أو الدولية، خصوصاً روسيا، التي تشهد

التركي حيث تلعب مجموعات ضغط مختلفة من رجال أعمال أدواراً هامة في هذا المجال، سواء من أجل اقتناص بعض الفرص الاستثمارية والتجارية في الدولة المصرية، أو بهدف تحسين الأوضاع الخاصة ببعض الشركات التركية الموجودة في مصر، والتي يشكو البعض منها من التضرر بسبب تدهور العلاقات بين الجانبين، أو بسبب بعض الإجراءات المصرية الخاصة بالتدقيق والتأجيل فيما يخص بعض التسهيلات أو الإجراءات الروتينية الخاصة بطبيعة العمل.

وربما يشكل العمل في هذا المجال محوراً هاماً بالنسبة للجانبين معاً. فقد أشار وزير التجارة والصناعة في مصر، طارق قابيل، إلى تزايد معدلات التبادل التجاري بين مصر وتركيا خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى حزيران/ يونيو 2016، مقارنة بنفس الفترة من العام الحالي حيث زادت الصادرات المصرية إلى تركيا بنسبة 7.6%، وسجلت 681.5 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من عام 2015 حيث بلغت 633.1 مليون دولار، مضيفاً أن الواردات المصرية من تركيا تراجعت من 1.485 مليار دولار إلى 1.395 مليار دولار، خلال النصف الأول من عام 2016 بانخفاض بلغت نسبته 6.1%.

وأشار الوزير المصري إلى أن إجمالي حجم التجارة بين البلدين خلال النصف الأول من عام 2016 بلغ نحو 2.077 مليار دولار، مقارنة بزهاء 2.119 مليار دولار عن نفس الفترة من العام 2015، بانخفاض بلغت نسبته 2% تقريباً، لافتاً إلى احتلال تركيا المركز السادس في قائمة الدول المستوردة من مصر، والمركز السابع في قائمة الدول

18 - ارتفاع الصادرات المصرية إلى تركيا بنسبة 7.6% خلال النصف الأول من 2016، جريدة التحرير (القاهرة)، 13 سبتمبر 2016.

19 - "موسم تراجع أردوغان" .. أنقرة تعتذر لروسيا وتغازل مصر وتطبع مع إسرائيل.. ورئيس الوزراء التركي: نحن في حاجة للقاهرة ونسعى للتعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين، موقع "البوابة"، 28 يونيو 2016.

روابطها متعددة المستويات مع الجانبين تطورات غير مسبوقة.

رابعاً: الاستغلال المركب.. تركيا بين دول الخليج وإيران:

تقوم الاستراتيجية التركية حيال كل من دول الخليج وإيران على استغلال ملفات الصراع بين الجانبين لخدمة نفوذها الإقليمي ومصالحها الاقتصادية، عبر الإدلاء بتصريحات واتخاذ خطوات كإجراء زيارات عالية المستوى بما يؤكد لكلا الطرفين الحرص التركي على صون العلاقات وتطويرها.

وقد بدا واضحاً خلال عام 2016 أن ثمة محاولة للتحرك بين المتناقضات عبر الحديث عن بقاء الرئيس الأسد في الحكم، ثم العودة عن ذلك بتصريحات الهدف منها تهدئة مخاوف حلفاء تركيا في الخليج. وقد برزت في هذا الإطار تصريحات وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، لصحيفة الشرق الأوسط بقوله: «لن نغيّر مواقفنا ثمة لعلاقتنا مع روسيا، لن نقبل ببقاء الأسد في الحكم، فإذا كان الأسد موجوداً لن تكون هناك عملية انتقالية، والمعارضة لن تقبل بأن تكون في الحكومة بالتأكيد، ومن دونها لن يكون هناك حل»²⁰.

أكدت التصريحات المتناقضة بشأن القضية السورية الرغبة في إجراء تحسن نسبي في مسار علاقات تركيا الخارجية مع بعض الأطراف التي تتخذ مواقف متناقضة من القضية السورية، وذلك بهدف تعظيم المصالح التركية مع جميع الأطراف. وقد بدت ملامح التغيير النسبي في السياسية التركية نحو المسألة السورية تطفو على السطح منذ أواخر عام 2014، وذلك عندما قال الرئيس التركي السابق،

عبد الله جول، لسفراء أترك في أثناء لقاء معهم في أنقرة: «علينا أن نعيد تقييم دبلوماسيتنا وسياستنا الأمنية، نظراً للوقائع في جنوب بلادنا، وندرس ما يمكن أن نفعله

للخروج بوضع يخدم الجميع في المنطقة»²¹. وقد ساهم تحول نمط

المواقف التركية في تطور العلاقات مع الجانب الإيراني، سيما أن تركيا حاولت المحافظة على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع طهران، بعيداً عن أي تأثير بنمط التوتر

السياسي المتقطع، عبر الحرص على عدم تحويل التصريحات المشددة،

حيال سياسات إيران الإقليمية، إلى مؤشر على سياسة تركية «عدائية» حيال طهران.

وعلى جانب آخر، كانت أنقرة تحاول أن تستفيد من نمط الصراع المتفانم بين طهران والمملكة العربية السعودية، بما يوفر من ناحية ظهيراً يؤيد المواقف التركية فيما يخص قضايا الصراع في سوريا والعراق، وفق مبدأ الاستفادة المتبادلة (معادلة رابح - رابح)، وبما يدعم من ناحية أخرى، المقاربة المغايرة التي تبنتها السعودية حيال تركيا، منذ وصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى الحكم، وتصاعد أدوار «القيادات الشابة البديلة» التي تبنت رؤى انسجمت واتسقت نسبياً مع الرؤى المحركة للسياسة الخارجية القطرية حيال الدولة التركية، بما جعل التنسيق ثنائياً الأضلاع بين الدوحة وأنقرة يغدو متعدد الأضلاع ليشمل الرياض، بما لها من تأثير وشبه هيمنة داخل مجلس التعاون الخليجي.

التنسيق ثنائياً

الأضلاع بين

الدوحة وأنقرة

يغدو متعدد

الأضلاع ليشمل

الرياض

20 - وزير الخارجية التركي للشرق الأوسط: لن نغيّر مواقفنا ثمة لعلاقتنا مع روسيا جريدة الشرق الأوسط (لندن)، 19 أغسطس 2016

21 - الرئيس التركي يدعو إلى تغيير سياسة بلاده بشأن سوريا، جريدة النهار (لبنان) 14 يناير 2014.

على مسرح عمليات الإقليم، وذلك من خلال تبني مبادرات إزاء مختلف مناطق الصراعات تقوم على دعم التيارات الإسلامية السنية، في مواجهة التيارات الشيعية، بما أجمع من الصراعات وضاعف من طبيعتها الطائفية والمذهبية.

- «المعادلة الصفيرية» في سوريا: تنظر كل من تركيا والسعودية للصراع في سوريا باعتباره صراع نفوذ في مواجهة طهران. وفيما يشكل إسقاط النظام السوري بالنسبة للسعودية خصماً من رصيد إيران، فإن ذلك يحقق، وفق وجهة نظر تركيا، دعماً لرصيد نفوذها ومصالحها الإقليمية. لذلك اتجه الجانبان إلى الحفاظ على خط دعم المعارضة السورية بأسلحة مختلفة وأشكال متنوعة، كما عمل الجانبان معاً على توفير الحاضنة السياسية والدبلوماسية للدفاع عنها والترويج لأطروحاتها وتوجهاتها، وذلك بهدف تشكيل وتحديد وإملاء أولوياتها.

في هذا السياق، بدت السعودية أكثر انجذاباً لتعميق التنسيق المشترك مع تركيا، تأثراً أولاً برؤى «قياداتها الشابة» الجديدة، وثانياً في ظل تناقض الأولويات والتوجهات السعودية المصرية حيال القضية السورية، وأخيراً ارتباطاً بالعمليات والاندفاع التركية للتدخل العسكري في كل من الشمال السوري في 24 آب/ أغسطس 2016، والقبول السعودي بالمشروع التركي الخاص بإقامة منطقة آمنة في شمال سوريا، بما يشكل منطلقاً لعمل المعارضة، وعلى نحو يمثل في الوقت عينه دافعاً للتحرك المشترك في الميدان اليمني والعراقي بسبب تشابه الظروف و«الخصوم» (طهران).

- «جاذبية» التعاون الاقتصادي: يعد تطور الاقتصاد التركي وقوته وتنوع مجالاته، خصوصاً الصناعية منه،

وقد بدت الملامح الرئيسية لنمط الإدراك الإيجابي المتبادل بين تركيا وبعض دول الخليج واضحة، وتمثلت أولاً في عدم اعتراض المملكة العربية السعودية على تأسيس أول قاعدة عسكرية تركية في منطقة الخليج بالدوحة. فيما تمثل الملمح الثاني في سرعة الحركة السعودية حيال تركيا في مرحلة ما بعد محاولة الانقلاب منتصف يوليو 2016، حيث حاولت السعودية درء أية اتهامات روج لها إعلامياً بالضلوع في محاولة الانقلاب، وذلك عبر زيارات عالية المستوى واتفاقيات تضمنت السماح لأردوغان بإجراء حوار مع إحدى القنوات السعودية (قناة روتانا)، لمعالجة التحفظ التركي على أداء وتعاطي قناة العربية حيال الأوضاع الداخلية في تركيا، سيما بعد استضافة المعارض، فتح الله كولن، والذي صنفت جماعته (HIZMET)، بمقتضى بيان اجتماع وزراء خارجية (1+6) لدول مجلس التعاون، كـ «جماعة إرهابية» (13 أكتوبر 2016).

وبدا الملمح الثالث فيما أفضت له زيارة الملك سلمان لأنقرة، في نيسان/ أبريل 2016 من استجابة سعودية لطلب تركيا الملح والمتكرر بتأسيس مجلس التنسيق السعودي- التركي والذي يعنى بتنسيق السياسات بين الجانبين في المجالات السياسية، والدبلوماسية، والمالية، وشؤون التجارة، والأمن والملاحة، والإعلام.

تلاقت خيارات الجانبين الإقليمية وتأسست على عدد من المرتكزات المشتركة المتعلقة بسياق التفاعلات الإقليمية، وإدراك كل طرف لطبيعة مصالحه ونمط تحركاته حيال العديد من القضايا الإقليمية، وذلك انطلاقاً من عدد من العناصر الحاكمة:

- خيار «التطيف» وتعميق «المذهبية»: اتجه الجانب التركي والسعودي إلى مواجهة سياسات طهران حيال الطائفة الشيعية في الإقليم بـ «تطيف» وتدعيم «المذهبية»

الصناعات العسكرية التركية، ويسعى بعض هذه الدول لتأسيس المشروعات العسكرية المشتركة. وفي هذا السياق، شهد عام 2016 نحو أربعة تدريبات عسكرية مشتركة حيث شاركت القوات الجوية الملكية السعودية، في تمرين «النور 2016»، الذي أقيم في قاعدة قونيا العسكرية وسط تركيا في حزيران/ يونيو الماضي، كما شاركت المملكة في تدريبات «نسر الأناضول-4»، والمناورات «EFES 216»، التي أجريت في أيار/ مايو 2016، فيما شاركت تركيا في مناورات «رعد الشمال» التي جرت خلال الفترة من 27 شباط/ فبراير إلى 3 آذار/ مارس الماضي.

وفي إطار التعاون بين البلدين حطت مقاتلات سعودية في قاعدة إنجرليك بولاية أضنة جنوب تركيا في شباط/ فبراير 2016. وقد وقعت شركة «أسيلسان» التركية للصناعات العسكرية الإلكترونية والشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني الحكومية (تقنية) في 12 شباط/ فبراير من العام ذاته اتفاقاً لتأسيس شركة مشتركة للصناعات الدفاعية الإلكترونية في المملكة، وذلك لتصميم وصناعة الرادارات ومعدات الحرب الإلكترونية.

يبدو من ذلك أن تركيا تسير في مسارات متوازية، وفق رؤية براجماتية تستخدم خطاباً عاطفياً حيال القضايا السعودية لتحصيل وضمن استقرار العلاقات الاقتصادية وتوثيقها وتطويرها، وهي في ذلك لا تعطي أولوية لتحسين العلاقات مع السعودية على حساب العلاقات مع إيران أو موسكو، فالعلاقات مع هاتين الدولتين أكثر تعقيداً على نحو أعمق، وأوثق من حيث التبادل التجاري، ولا تستطيع أنقرة دخول مواجهة

دافعاً لتوثيق العلاقات المشتركة. وتسعى تركيا في هذا الإطار إلى جذب رؤوس الأموال الخليجية وتحسين الروابط الاقتصادية والتجارية مع دول مجلس التعاون. هذا بالتوازي مع تغاضي تركيا- على جانب آخر- عن الخلافات السياسية مع طهران، لدعم الروابط التجارية والمالية المشتركة، سعياً لضمان استمرار المعادلة التي حققت لحزب العدالة البقاء في الحكم، والقضاء على مختلف «خصومه» السياسيين و«الأيديولوجيين».

لذلك ففي الوقت الذي امتنعت فيه شركة النفط الوطنية السعودية «أرامكو» عن توريد حصة مصر النفطية، في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، بناء على الاتفاق التجاري الموقع في نيسان/ أبريل 2016، فقد أقدمت على توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الشركات التركية لتمكينها من المشاركة في المناقصات التجارية والعمل في السوق السعودية. وقال وزير الطاقة السعودي، خالد الفالح: «نرغب بالعمل جنباً إلى جنب مع الشركات التركية من أجل تحقيق رؤية المملكة للعام 2030. إن السعودية مقبلة على استثمارات ربما تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، ومذكرات التفاهم هذه ستشكل أرضية يمكن الاستناد إليها خلال السنوات القادمة»²².

- **تطوير التعاون العسكري:** على الرغم من محاولة دول الخليج التأسيس لـ«محور سني» يكون له طابع عسكري، تعتبر تركيا هذه المقاربة اندفاعية متأثرة بروح القيادات الشابة الموجودة في دائرة السلطة بالمملكة العربية السعودية، هذا بالتوازي مع محاولة تقبل التعاون العسكري منخفض المستوى.

وينظر العديد من دول الخليج بإعجاب إلى تطور

22 - أرامكو» السعودية توقع مذكرات تفاهم مع 18 شركة تركية، موقع «خبرلار»، 11 كانون الثاني/ أكتوبر 2016

تمتد العلاقات مع تركيا دافعاً لحدوث تحسن تدريجي على صعيد علاقات دولة الإمارات بتركيا، ولا سيما بعد زيارة وزير الخارجية التركي إلى الإمارات في أيار/ مايو 2016، وإعادة الإمارات سفيرها إلى أنقرة لمزاولة عمله. وبينما تتحفظ مصر على الصيغة المطروحة لتطبيع العلاقات مع تركيا، استجابت الإمارات، حرصاً منها على وحدة الصف داخل مجلس التعاون، للضغط السعودي عبر قيام وزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد، بزيارة مصر في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2016. ورغم أهمية الزيارة ومستواها منذ الثورة المصرية في الثلاثين من حزيران/ يونيو، تحتفظ الإمارات - على ما يبدو - بمسافة بعيدة عن دعم السياسة الإقليمية لتركيا والسعودية في آن معاً، كما أن الخطاب الإعلامي والتوجه السياسي للإمارات من المرجح أن يظل يعكس معارضة لدعم تركيا الجماعات الإسلامية على حساب الأنظمة العربية القائمة ويرتكز على محورية موقع مصر في استراتيجية أبو ظبي الأمنية والسياسية.

مفتوحة ومباشرة مع أي من الطرفين، لكنها تدرك أن ثمة تديلاً لأدوار الوكلاء الإقليميين بالنسبة للطرفين الروسي والأميركي، وأن واشنطن باتت تركز على إيجاد حلفاء جدد، كالجماعات الكردية. هذا فيما تحاول موسكو استغلال الأخطاء الأميركية و"التقاط الوكلاء" الذين يسقطون سهواً أو عمدًا من حسابات واشنطن ولو تدريجياً.

وعلى عكس سياسات الرياض تحاول أنقرة إعادة صوغ العلاقات مع خصومها أو تحييد هؤلاء الخصوم، لذلك فهي تحاول الإمساك بكل الخيوط في وقت واحد، دون أن يعني ذلك إعادة إنتاج استراتيجية "صفر مشاكل"، ولكن التعايش مع "مشاكل" لا تفضي إلى صراع مفتوح، أو مواجهة سياسية، أو عسكرية مع أي من القوى الإقليمية الرئيسية. ربما تبدو السعودية منجرفة بشدة إلى تعميق العلاقات مع تركيا وفق صيغة "التحالف المرن". وقد تبدو الحماسة الثنائية القطرية - السعودية للتنسيق بهدف

خاتمة:

التوجه نحو التصعيد مع بعض الأطراف يصعب استبداله فجائياً بخيارات التحالف مع الأطراف ذاتها، وإلا فلن يمثل ذلك أكثر من إعادة استراتيجية «صفر مشاكل» التي لم تنه مشاكل تركيا مع جيرانها، وإنما ساهمت في تعميق البعض منها لانطلاقها من مبدأ «شمولي» يصعب تحقيقه. فتحسن العلاقات مع دولة معينة قد يفضي إلى تضرر علاقات تركيا مع دولة أخرى. كما أن «البراغماتية الرخيصة» وسيادة منطق العمل بأولوية تحقيق «الأهداف الوسائلية» لخفض منسوب التحديات التي باتت توجهها الساحة المحلية، بعدما انتقلت تركيا من قيادة «رياح التغيير» الإقليمي إلى حالة المعاناة من شدة عواصفه، قد لا تعكس تحولاً جوهرياً، وفق ما عبّر عنه المتحدث الرئاسي، إبراهيم كالين، وإنما محض تحولات تكتيكية تنطلق من تقدير مغال فيه للقدرات الذاتية والصعوبات الإقليمية التي تعترض سبيل تحركات تركيا الخارجية على مسرح عمليات إقليم لا يزال قيد التشكل.

بصفة عامة، ثمة تحديات لا تزال تعترض تفعيل استراتيجيات تركيا للحركة الخارجية تتعلق بظهور بوادر للعمل على تفادي إشكاليات وتداعيات السياسات السابقة، عبر السعي غير المقصود لإعادة إنتاجها، ذلك أن مسعى تركيا لتحسين العلاقات مع مختلف دول الجوار، دون الأخذ في الاعتبار طبيعة الحسابات المختلفة حيال العديد من الملفات الإقليمية، وتناقض التوجهات والسياسات بين الفاعلين الإقليميين، قد يفضي إلى حلول مؤقتة في الوقت الراهن وتحديات مركبة في المستقبل.

إن محاولة التوفيق بين المتناقضات لن تكون بأي حال من الأحوال عملية سهلة، فالعلاقات الراسخة مع دول الخليج لا يمكن فصلها - رغم المحاولات التركية - عن مسار العلاقات مع إيران، وعلاقات تركيا مع الأخيرة لا بد أن تؤثر على مقاربة تركيا حيال سوريا، كما لا يمكن لتركيا أن تحظى بعلاقات وثيقة مع الدولة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين في الوقت نفسه.

تحمل السياسة الخارجية خيارات عديدة، لكن خيار